

رهانات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

بوفالطة محمد سيف الدين

وموساوي عبد النور

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

Résumé

la présente recherche vise à identifier les différents défis auxquels sont confrontés les établissements de l'enseignement supérieur en Algérie dans leur démarche qualité, notamment avec l'adoption du système "L.M.D" qui est considéré comme une passerelle vers la qualité. En effet la qualité est une nécessité et ne constitue pas une option pour les établissements de l'enseignement supérieur en Algérie, c'est la raison pour laquelle le secteur de l'enseignement supérieur a créé plusieurs organismes dédiés à la qualité et à son évaluation dans les établissements de l'enseignement supérieur afin d'améliorer la qualité de l'enseignement tout en s'adaptant aux changements de l'environnement et aux exigences du développement.

En dépit de tous les efforts déployés dans ce domaine, beaucoup d'imperfections sont présentes, et qui sont dues principalement à la nature de l'environnement des établissements de l'enseignement supérieur en Algérie, ce qui représente un défi fondamental dans l'adoption de la qualité.

Mots - clés: la qualité, les établissements d'enseignement supérieur, les défis

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مختلف التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في توجهها نحو الجودة، تزامنا مع تبنيها لنظام "ل.م.د" الذي يعتبر بوابة للجودة في التعليم العالي، فالجودة الآن أمر حتمي وليس خيار لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر ولذلك سعت هذه الأخيرة إلى استحداث عدة هيئات تهتم بالجودة وتقويمها باعتبارها مطلب ووسيلة تساعد على تحسين جودة التعليم والارتقاء بالأداء ورفع مستوى المخرجات بما يتوافق ومتطلبات العصر. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنه لازالت هناك العديد من النقائص التي ترجع بالأساس إلى طبيعة البيئة التي تتواجد بها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والتي تمثل تحديا أساسيا في تبنيها للجودة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، مؤسسات التعليم العالي، التحديات.

مقدمة :

لقد أصبح موضوع الجودة في مؤسسات التعليم العالي أحد المرتكزات الأساسية لتطوير منظومة التعليم بعناصرها المختلفة من برامج تعليمية وأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والمباني والمعدات، الخ. وهذا انطلاقاً من أن التعليم لم يعد لمجرد التعليم فقط وإنما للتنمية، مما يجعل الحاجة ماسة للتطوير النوعي للتعليم العالي تحقيقاً للمواءمة ما بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات التنمية.

ما يمكن الإشارة إليه أن التطبيق الفعال لمفاهيم الجودة بمؤسسات التعليم العالي باعتبارها مؤسسات خدمية له خصوصيته، فالخدمات التعليمية ليس لها حدود معروفة. كما أن مفهوم الجودة مفهوم يختلف باختلاف المطالب والاهتمامات، ناهيك عن صعوبة قياس وتكميم جودة الخدمة التعليمية.

ونظراً للتحديات التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر قامت بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعدة إصلاحات كان آخرها الإصلاح المتعلق باستبدال النظام الكلاسيكي بنظام "ل.م.د"، الذي يعتبر بوابة حقيقية للانفتاح على الجودة في التعليم العالي في مختلف المجالات سواء ما تعلق منها بالطالب أو هيئة التدريس أو الطاقم الإداري أو القوانين والتشريعات، الخ. ومن أجل تحقيق ذلك سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إنشاء عدة هيئات تهتم بالجودة وتقويمها بمؤسسات التعليم العالي باعتبارها مطلب ووسيلة تساعد على تحسين نوعية التعليم والارتقاء بالأداء ورفع مستوى المخرجات بما يتوافق ومتطلبات العصر. بناءً على ما سبق ومن أجل الفهم الجيد لتحديات الجودة بمؤسسات التعليم العالي قمنا بطرح السؤال الرئيس التالي:

ما هي تحديات الجودة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر؟

وفي إطار رصد طبيعة تحديات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ارتأينا التطرق إلى المحاور الآتية:

- أولا: ماهية جودة الخدمة التعليمية؛
- ثانيا: مفهوم الجودة بمؤسسات التعليم العالي؛
- ثالثا: مفاهيم ذات صلة بالجودة بمؤسسات التعليم العالي؛
- رابعا: أهداف وفوائد تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛
- خامسا: واقع الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛
- سادسا: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر في تبينها لمفهوم الجودة.

أولا: ماهية جودة الخدمة التعليمية:

انتقل الاهتمام بمفهوم الجودة من المنتج إلى العمليات ثم إلى الخدمات، ومن بين هذه الخدمات سنحاول التعرف على جودة الخدمة التعليمية التي حظيت بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين وعدد من المنظمات الدولية وعلى رأسهم منظمة الأمم المتحدة، حيث جاء في تقريرها العالمي حول التعليم للجميع عام 1990، ما يلي: «لكل شخص الأحقية في التعليم الأساسي دون تمييز وهذا لا يكون إلا من خلال تعليم ذو جودة عالية يضمن تحقيق ذلك»⁽¹⁾، وهو ما تم تأكيده في مؤتمر "دكار" لعام 2000، حيث تم ربط جودة الخدمة التعليمية بالعدالة والمساواة في التعليم وتركزت أهم العناصر التي تناولها هذا المؤتمر، في: استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم؛ ضمان تعليم نوعي يتماشى مع قيم المجتمع؛ مجانية التعليم الأساسي؛ ضرورة وجود نظام لتقويم نتائج التعليم من أجل تحسين الجودة⁽²⁾. على ضوء ما سبق ونظرا لأهمية موضوع الجودة في التعليم وتحديد التعليم العالي، لا بد من توضيح مفهوم جودة الخدمة، الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة في إدارة الأعمال.

1- مفهوم جودة الخدمة:

هناك محاولات عديدة من قبل عدد من الباحثين للإحاطة بالمفهوم المجرد للجودة وخصوصا جودة الخدمات، ومن أبرز هذه المحاولات ما جاء به "جرونروس"، حيث ميز بين نوعين من جودة الخدمة:⁽³⁾

- الجودة التقنية؛ وتشير إلى النتيجة المراد الحصول عليها من تقديم الخدمة وهي الإجابة عن السؤال ما الذي تم تقديمه؟

- الجودة الوظيفية؛ وتشير إلى طريقة تقديم الخدمة وتعلق بالسؤال كيف تم تقديم هذه الخدمة؟

تشير الجودة التقنية إلى الجوانب القابلة للقياس الكمي نسبيا أو ما يعبر عن مدى رضا العميل، والتي هي في الحقيقة سهلة التقليد من قبل المنافسين وبالتالي هناك خطر فقدان الميزة التنافسية بسهولة. في حين أن الجودة الوظيفية تمثل أهمية كبيرة للمؤسسة ومن الصعب تقليدها من قبل المنافسين، هذا من جهة ومن جهة أخرى على المؤسسة الحرص قدر المستطاع على تقديم الخدمة بالصورة المثلى لأن الفشل في هذا يعني فشل المؤسسة في تحقيق رضا العميل أو المستهلك.

وهناك من أضاف إلى هذين النوعين من جودة الخدمة نوع ثالث يركز على الجانب التسويقي، أي القدرة على تلبية حاجة العميل ونيل رضاه من خلال مطابقة المنتج لتوقعاته.⁽⁴⁾

بناء على ما سبق نجد أن مختلف المفاهيم السابقة تركز على أن العميل هو الحكم في تقدير جودة الخدمة وعليه يمكن اعتماد التعريف التالي لجودة الخدمة: «هي عبارة عن الحكم النهائي للزبون أو العميل على مدى التميز والتفوق الكائن في هذه الخدمة».⁽⁵⁾

2- مفهوم جودة الخدمة التعليمية:

حسب قاموس التعليم باللغة الفرنسية "Dictionnaire Actuel de L'éducation" جودة التعليم هي: «مدى تلبية مختلف المعايير والممارسات والدعم لاحتياجات الطالب»⁽⁶⁾، وفي تعريف آخر فإن جودة الخدمة التعليمية هي: «تطوير القدرات والمعارف والمهارات التي تساعد المؤسسة التعليمية في مختلف أقسامها على تنفيذ مختلف الأنشطة فيها بشكل صحيح وعلى مختلف المستويات والمساهمة أيضا في التحسين المستمر للمواصفات المطلوبة للأداء»⁽⁷⁾.

وهناك تعريف آخر لجودة الخدمة التعليمية تم تناولها في مفهومين مترابطين وهما: المفهوم الحسي الذي يركز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة التعليمية، كالطلبة وأولياء أمورهم. بينما المفهوم الثاني يمثل المفهوم الواقعي، الذي يعني التزام الهيئة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير دقيقة متعارف عليها، مثل معدلات الكفاءة الداخلية الكمية ومعدلات تكلفة التعليم⁽⁸⁾.

بالإضافة إلى ما سبق هناك من يرى أن جودة الخدمة التعليمية هي: «تلك العلاقة التفاعلية بين المعلم والمتعلم فهي عبارة عن تحسين عمليات كل من التدريس - Teaching - والتعليم - Learning -، حيث يحدث الأول عند توضيح المعلم كيفية حل المشكلة إلى المتعلم، فيما يحدث الثاني عندما يتعلم المتعلم كيفية حل تلك المشكلة»⁽⁹⁾.

إن ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص مختلف هذه التعريفات. أنه إذا كان الاستفادة حسب تعريف الجمعية الفرنسية للمواصفات القياسية "AFNOR" للجودة هو المستعمل المباشر، فمن الصعب جدا تحديد أو توقع حاجات المستفيد من الخدمة التعليمية والذي قد يكون ليس بالضرورة المتعلم مباشرة وهو الطالب، لكن الجهة التي سينضم إليها الطالب بعد تخرجه، فقد يكون أولياء الأمور أصحاب المصلحة في

تعليم أبنائهم وقد يكون المجتمع المحلي وقد تكون إدارة المؤسسة التعليمية. من هنا تبرز لنا خصوصية الجودة في التعليم فهي تختلف إلى حد كبير عما هي عليه في القطاعات الأخرى، ويمكن إيضاح ذلك في النقاط التالية:⁽¹⁰⁾

- أن المؤسسة التعليمية ليست شركة أو مصنعاً؛
- الطلاب لا يمكن أن نصفهم بالمنتجات إلا بعد اكتسابهم للمعرفة؛
- الإنتاج في التعليم هو تعليم الطلاب وليس الطلاب أنفسهم؛
- ضرورة اشتراك الطلاب في تعليم أنفسهم فهم مُنتج ومُنتج؛
- تواجد فرصة لعملية استرجاع المنتج؛
- المنتج التعليمي له طبيعة معينة في تكوينه وله طبيعة فريدة في خصائصه.

ثانياً: مفهوم الجودة بمؤسسات التعليم العالي :

تعددت وجهات النظر في تحديد مفهوم جودة الخدمة في مؤسسات التعليم العالي، فمنهم من يرى أنها تركز على مدى تحقيق المؤسسة لمهمتها من خلال الوصول لأهدافها وفقاً لمعايير تم وضعها مسبقاً (عادة ما يستخدم عدد الخريجين كمؤشر للوصول إلى الأهداف) ومنهم من يرى أن الجودة بمؤسسات التعليم الحالي تتحقق من خلال نتائج الطلبة أي التركيز على مدى قدرتها في إعداد الكفاءات فكلما كانت نتائج الطلبة جيدة كلما دل ذلك على وجود جودة عالية بمؤسسة التعليم العالي، أما المنظور الأخير للجودة فيتمحور حول مفهوم التميز الذي يتجسد في المراكز التي تحتلها مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الدولية، وأيضاً مدى الاعتراف بالشهادات التي تمنحها.⁽¹¹⁾

من خلال ما سبق يمكن اعتماد التعريف التالي لجودة الخدمة بمؤسسات التعليم العالي: «هي عبارة عن مدخل لتحسين وتطوير العملية التعليمية بوجه عام بما تحتويه

من بيئة جامعية وهيئة تدريس وطلاب ومناهج ومقررات وتخصصات علمية وتقويم
قياس ومكتبات وبنيات أساسية ومقدرات بحثية وخدمة مجتمع وأنشطة طلابية
ودعم مالي وتكنولوجيا بما يساهم في تحسين وتطوير مخرجات التعليم بصورة مستمرة
ويحقق الرضا التام لجمهور المؤسسة الداخلي والخارجي ويوافق توقعاتهم وفق الرسالة
والأهداف الموضوعية»⁽¹²⁾.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستشف على أنه توجد عدة أطراف مستفيدة
من خدمات التعليم العالي، ساهمت كلها في زيادة الاهتمام بالجودة في مؤسسات
التعليم العالي إلى جانب أسباب أخرى أهمها ما يلي:⁽¹³⁾

- المنافسة: إن التغيرات الحالية التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي وخصوصا
منها تلك المتعلقة باتفاقية "GATT" أجبرتها على اتخاذ إجراءات وبناء استراتيجيات
تنافسية من أجل البقاء في السوق المبني على العرض والطلب من خلال اكتساب ميزة
تنافسية، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجودة؛

- تلبية حاجات العملاء: نقصد بهم كل من الطلبة وأولياءهم وغير ذلك، الذين
أصبحوا واعين أكثر من أي وقت سبق بضرورة الحصول على خدمات ذات جودة
عالية تتماشى مع متطلبات سوق العمل؛

- الالتزام بالمعايير: أصبحت مؤسسات التعليم العالي اليوم ملزمة أكثر من أي وقت
مضى بالعمل وفق معايير محددة للوصول إلى أهدافها، غالبا ما يتم وضع هذه المعايير
من قبل وكالات تسهر على ضمان جودة التعليم العالي بها؛

- المساءلة: إن مؤسسات التعليم العالي مسؤولة في تقديم تقارير عن أدائها
للممولين سواء الحكومة أو من القطاع الخاص، وبالتالي لا بد من ضمان جودة
استخدام هذه الأموال والإبلاغ عن أدائها بكل شفافية؛

- تحسين معنويات العاملين وتحفيزهم: باعتبار العامل عميل داخلي لا بد من تحقيق رضاه وتحفيزه على تقديم أحسن ما لديه؛

- المصدقية والصورة الحسنة: إن الجودة بمؤسسات التعليم العالي سوف تنعكس على مصداقيتها وصورتها مما يعطيها مكانة مرموقة ما بين بقية المؤسسات ويساعدها ذلك في جلب العدد الكبير من الطلبة، والحصول على أفضل الممولين والمساهمين.

ثالثاً: مفاهيم ذات صلة بالجودة بمؤسسات التعليم العالي:

هناك اختلاف كبير في تداول المصطلحات المتعلقة بالجودة في التعليم العالي، وقبل التطرق إلى تعريف هذه المصطلحات لا بد من معرفة أسباب الاختلاف في استعمالها، فالمصطلح الشائع الاستخدام في تحديد مفهوم الجودة بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية هو مصطلح الاعتماد على خلاف ما عليه في بريطانيا أين يستخدم مصطلح آخر وهو ضمان الجودة الذي لا زال مصطلح غريب في الولايات المتحدة الأمريكية أين كانت ومازالت كلمة الاعتماد هي المتداولة فيها والتي تعني أن ثمة (إفادة) بأن مؤسسات التعليم العالي المعنية تتمتع بالجودة، والجدير بالذكر أن الاعتماد هنا له هدفان الأول ضمان الجودة والثاني تحسين النوعية، حيث نميز ثلاثة اتجاهات لضمان الجودة الجهة المضمونة جودة التعليم العالي أما الجهة المعنية أو المخاطبة فهي المجتمع التربوي والمؤسسات والجمهور العام، الجهة الضامنة المتمثلة في هيئة الاعتماد التي هي عبارة عن مؤسسات تقوم بوظيفة الرقابة والتفحص في غياب سلطة الحكومة فحصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد يساعدها في تعزيز موقفها التنافسي بين المؤسسات التعليمية الأخرى، أما المصطلح الشائع في أوروبا وبريطانيا تحديداً هو ضمان الجودة في التعليم العالي أين تعتبر مؤسسات التعليم العالي هي الجهة الضامنة والمضمونة في نفس الوقت، لذلك فإن ما تقوم به وكالات ضمان الجودة يوجه إلى المؤسسة نفسها، حيث يقدم لها دليل للعمل وتكوّن لجنة لترى كيفية

تطبيقه وتستخرج فيما بعد نتائج التقييم، ضمان الجودة في بريطانيا هو بالدرجة الأولى (ضمان ذاتي)، وعلى الرغم أن مفهوم الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية يغلب عليه الضمان الخارجي للجودة من قبل هيئة الاعتماد، إلا أنه توجد دراسات ذاتية تقوم بها المؤسسة المعنية للحصول على أي اعتماد من أي هيئة معترف بها⁽¹⁴⁾.

لإزالة هذا اللبس حول معاني المصطلحات والحدود الفاصلة بينها، أوضح الأوروبيون في إعلان براغ مفهوما معينا لضمان الجودة، حيث يمكن اعتبار ضمان الجودة مصطلحا عاما تقع تحته كافة الأنظمة (توكيد الجودة، الاعتماد، الخ) وهذا بتوفر عنصرين مهمين هما:⁽¹⁵⁾

- تقع ضمن ضمان الجودة كل عملية منظمة لتفحص النوعية (مهما كان اسمها) بناء على لائحة من المعايير المتفق عليها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي متبوعة بمنهجية متفق عليها أيضا تشمل كل مكونات النوعية في المؤسسة التعليمية المعنية، وتقوم بها الجهة المعنية نفسها (التقييم الذاتي) تصاحبها وتليها مراجعة خارجية استنادا إلى تلك المعايير؛

- تقع ضمن نطاق ضمان الجودة كل عملية منظمة لتفحص النوعية (مهما كان اسمها) تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية أو البرنامج بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، إذ أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها في حين أن الجهة الخارجية تضمن الجودة للجمهور العام من طلبة وأولياءهم والمؤسسات. على ضوء ما سبق يمكن عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجودة بمؤسسات التعليم العالي:

1- ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

رغم تعدد التعاريف لهذا المفهوم سوف نعتمد على التعريف التي أورده كل من الباحثين: "فيلانيسو، Vlasceanu" "كربنارج، Grunberg" و"بارليا، Parlea" في مقالاتهم عن ضمان الجودة والاعتماد المقدمة للأمم المتحدة عام 2004 وهو: «مصطلح

عام لعملية دائمة ومستمرة تهدف إلى تقويم جودة المؤسسة أو برامج التعليم العالي. وعلى اعتبار أن ضمان الجودة آلية تنظيمية، فهي تركز على المسؤولية والتحسين، على أساس المعلومات والأحكام كجزء من عملية متفق عليها ومتسقة وعلى أساس معايير محددة جيداً»⁽¹⁶⁾.

2- الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي:

يعرف الاعتماد بمؤسسات التعليم على أنه: «عبارة عن نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم العالي وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان سمعة العملية التعليمية وترقيتها وضمان الجودة في المؤسسات التي تمارس تلك العملية في التعليم العالي»⁽¹⁷⁾.

أما الجهة التي تقوم بمنح الاعتماد فتسمى هيئة أو مجلس الاعتماد وفي بعض البلدان يطلق عليها وكالة ضمان الجودة وهي في العموم اتحاد تعليمي خاص أو غير حكومي أو إقليمي، يقوم بتطوير معايير ومستويات التقويم، وهي المسؤولة عن عمليات التقويم الخارجية بالإضافة إلى ذلك تقوم بالدراسات الميدانية للمؤسسات للوقوف على مدى وفاء المؤسسات بالمعايير الموضوعية والمحددة. يخول هيئة الاعتماد منح الوضع القانوني أو الرسمي، وأحياناً الترخيص للمؤسسات التعليمية أو البرامج للبدء في العمل، بعد الفحص الناجح لتطبيق وتقويم الوحدة التعليمية المعينة⁽¹⁸⁾.

3- معايير الجودة بمؤسسات التعليم العالي:

المعيار هو مقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقويم جودة مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة، وقد تكون المعايير عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية أو مستوى إنجاز في مؤسسة تم اختيارها للمقارنة⁽¹⁹⁾.

4- التدقيق:

التدقيق هو التحقق من الادعاءات المعلنة أو الضمنية لمؤسسات التعليم العالي ومدى ارتباطها بالواقع. فعندما تقوم مؤسسة التعليم العالي بوضع أهدافها فهي تؤكد ضمناً على العمل لتحقيقها. والتدقيق هنا يساعدنا في معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بتحقيق ذلك من خلال الحكم الذي نتوصل إليه والذي يكون إما صحة مطابقة أهداف المؤسسة مع ما أعلنته أو عدم صحة المطابقة. والسؤال الجوهرى في عملية التدقيق هنا (ما مدى فعالية العمليات مقارنة بالأهداف الموضوع؟)⁽²⁰⁾.

كما أن التدقيق لا يتوقف عند التبليغ على المطابقة من عدمها بل لا بد للإشارة أيضاً إلى الممارسات الجيدة من قبل مؤسسة التعليم العالي المعنية⁽²¹⁾.

5- التقويم في مؤسسات التعليم العالي:

قبل التطرق إلى تعريف التقويم في التعليم العالي لا بد من رفع اللبس الدائر حول مصطلحي التقويم والتقييم، بالرغم من اعتبار البعض أن ثمة اختلاف و فرق بين مصطلحي التقويم Evaluation والتقييم Assessment، إلا أنه وبالرجوع إلى بعض معاجم اللغة ومعاجم المصطلحات التربوية فنجد أن لكلا المصطلحين أصل واحد وهو التقدير والتخمين، علاوة على ذلك فإن أصل الفعل قَوَّم أو قَيَّم في اللغة العربية يشير إلى تقدير الشيء والحكم عليه⁽²²⁾.

يعرف التقويم على أنه: «عملية شاملة لتحليل المنهجي والنقدي يقود إلى وضع أحكام وتوصيات من أجل تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي أو تحسين جودة برامجها»⁽²³⁾.

وتقويم الجودة في مؤسسات التعليم العالي يبقى بدون جدوى إذا لم يتبع بعمليات التحسين⁽²⁴⁾.

ما يمكن الإشارة إليه هناك فرق بين التقويم والتدقيق، فإذا كان الأول يجب على السؤال ما مدى فعالية عمليات الجودة بمؤسسات التعليم العالي؟ فالثاني يجب عن

السؤال ما مدى الجودة بمؤسسات التعليم العالي؟ أي أن التدقيق عبارة عن وصف شامل لنتائج تم التوصل إليها، حيث يؤكد لنا أن النظام المعمول به يتوافق مع المعايير الموضوعية، أما التقييم فيمدنا بملاحظات واقتراحات وتوصيات تدخل في تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي⁽²⁵⁾.

رابعا: أهداف وفوائد تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

مما لا شك فيه أن الهدف الرئيسي من تطبيق مفهوم الجودة في المؤسسات التعليمية وخصوصا مؤسسات التعليم العالي هو تطوير وتحسين الخدمات والمخرجات مع تخفيض في التكاليف والوقت والجهد لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم وهناك أهداف فرعية تنطلق من هذا الهدف وهي:⁽²⁶⁾

- تحقيق الجودة؛
- تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهام؛
- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشكلات وتجزئتها للتمكن من السيطرة عليها؛
- التعرف على احتياجات الزبائن والعمل على تلبيتها؛
- البقاء والاستمرار والتفوق على الآخرين.
- إن تحقيق هذه الأهداف من قبل مؤسسات التعليم العالي من خلال تبنيها لمفهوم الجودة سيعود عليها بعدة فوائد، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:
- ضبط النظم الإدارية في مؤسسات التعليم العالي وتطويرها نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات؛
- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع للوصول إلى رضاهم؛

- توفير جو من التعاون والمفاهيم الإنسانية السليمة بين جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي؛
- تمكين الإدارة الجامعية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها؛
- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق؛
- تطبيق نظام الجودة يمنح مؤسسات التعليم العالي الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي؛
- الاستعداد للمنافسة الدولية خاصة بعد ظهور المتغيرات الدولية ومنها العولمة؛
- زيادة استخدام التكنولوجيا في عملية التحسين المستمر؛
- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية وتطوير إمكاناتها الهادفة في تحسين الأداء؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المختلفة؛
- التأكيد على أهمية الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، وذلك يوفر وقتاً وجهداً ومالاً على المؤسسة والعاملين فيها وبالتالي تقل التكاليف⁽²⁷⁾؛
- تحسين كفاءة إدارة مؤسسات التعليم العالي؛
- رفع مستوى أداء أعضاء الهيئات التدريسية؛
- تنمية البيئة الإدارية في هذه المؤسسات؛
- تحسين مخرجات النظام التعليمي؛
- إتقان الكفاءات المهنية؛
- تطوير أساليب القياس والتقويم؛
- تحسين استخدام التقنيات التعليمية⁽²⁸⁾

خاسا: واقع الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

يعتبر "مسار بولونيا" الركيزة الأساسية لإقامة فضاء أوروبي مشترك للتعليم العالي من خلال استحداث ما يعرف بنظام "ل.م.د" والذي ما هو إلا محصلة لمجهودات كبيرة من قبل وزراء التعليم العالي في أوروبا وهذا ما يمكن ترجمته في المؤتمرات العديدة المنعقدة في: السوربون بولونيا، براغ، برلين، برغن، لندن. والتي تنصب كلها على تحسين وضمان جودة التعليم العالي وخلق فضاء أوروبي موحد، حيث يعتبر مؤتمر "برغن" الانطلاقة الفعلية لضمان الجودة في التعليم العالي في أوروبا، والذي جاء بعنوان "المعايير والمبادئ التوجيهية لإدارة الجودة في فضاء التعليم العالي الأوروبي"⁽²⁹⁾. هذه الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في أوروبا سرعان ما ألقت بظلالها على التعليم العالي في بقية دول العالم - خصوصا مع تنامي ظاهرة العولمة وتزايد الحراك الطلابي - ومن بينها الدول المغاربية، التي سارعت إلى إصلاح منظومتها التعليمية بتطبيق نظام "ل.م.د" من أجل تطوير مستوى التعليم العالي بها وحل إشكالية الاعتراف المتبادل بالشهادات.

يقوم نظام "ل.م.د" الذي طبقت الجامعات الجزائرية منذ السنة الجامعية 2004/2005 على فلسفة التقويم المستمر والجودة والحركية والشهادات ذات المقروئية المعترف بها عالميا. حيث تكمن جودة التعليم العالي في النظام الحالي في أنها تعطي رؤية جديدة للتكوين الجامعي تشمل على الاستقلالية في التسيير والاهتمام بالانشغالات المحلية والوطنية وبناء جسور التواصل مع القطاعات الاقتصادية، انطلاقا من بيداغوجية نشطة يكون الطالب العنصر البارز فيها مدعوما بالفرق البيداغوجية التي ترافقه طيلة مساره التكويني. بمعنى تكوين جامعة تتسم بالحياة والعصرنة والانفتاح على العالم الخارجي، وقد تطلب إرساء هذا الأمر عقد ملتقيات وطنية ودولية كثيرة لإيضاح جوانبه وإشكالاته، وهذا ما جاء به الملتقى الأول والثاني المنعقدان شهري ماي

وجوان 2008، الأول كان بعنوان "الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام (ل.م.د.)"، أما الثاني جاء بعنوان: "ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات"، خلص بحتمية تطبيق نظام الجودة في كل المؤسسات الجامعية الجزائرية. وتعرض الملتقيان إلى أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، أين تم الإجماع على أن ضمان جودة التعليم العالي ليس هدف في حد ذاته ولكن وسيلة لتطوير التعليم العالي وتحسينه في إطار الإصلاح الجديد بتطبيق نظام "ل.م.د."، وأن ضمان الجودة جزء من حل للمشاكل العديدة التي يتخبط فيها التعليم العالي، ولها تكلفة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، ومن أهم التوصيات المتوصل إليها والتي يمكن اعتبارها الانطلاقة الفعلية لتدعيم ركائز الجودة في التعليم العالي في الجزائر وتم التركيز على مفهوم ضمان الجودة عن باقي مفاهيم الجودة الأخرى، ما يلي:⁽³⁰⁾

- تنظيم حملات تدقيق داخل مؤسسات التعليم العالي في إطار نظام "ل.م.د."؛
- إنشاء اللجنة الوطنية للتقييم؛
- دعم إنشاء خلايا ضمان الجودة "AQ" من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ الدخول الجامعي 2008-2009، على مستوى كل الجامعات الجزائرية، بإنشاء اللجنة الوطنية لتنفيذ ضمان الجودة في التعليم العالي "CIAQES" ستين بعد ذلك، مما يؤكد اهتمام السلطات العمومية بنهج ضمان جودة التعليم العالي في المؤسسات الجامعية.
- تحديد المهام الأساسية التي تقوم بها اللجنة الوطنية لتنفيذ ضمان الجودة في التعليم العالي "CIAQES" تبعا للقرار المؤرخ في 31 ماي 2010، بما يلي:
- إنشاء مرجع وطني يتضمن المقاييس والمعايير المتعلقة بضمان الجودة في ضوء المعايير الدولية؛

- تحديد معايير انتقاء مؤسسات التعليم العالي الرائدة والمسؤولين عن ضمان الجودة لكل مؤسسة؛
 - وضع برنامج لتنفيذ عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسات المعنية وضمان متابعتها تنفيذها؛
 - تنظيم العمليات الأولية للتقييم الذاتي للمؤسسات والأنشطة المستهدفة؛
 - ضمان المراقبة في مجال الجودة؛
 - الجمع بين العناصر الضرورية لتحديد سياسة وطنية ونموذج لضمان الجودة وتحضير شروط إنشاء وكالة مكلفة بوضع هذه السياسة.
- والجدير بالذكر أيضا أن الجزائر سعت منذ نهاية التسعينات لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بها وهذا ما نلمسه من خلال اجتماع وزراء العرب للتعليم العالي في مؤتمرهم الإقليمي حول التعليم العالي في بيروت سنة 1998، حيث توصلوا إلى قرار يدعو إلى وضع آلية إقليمية لضمان الجودة والاعتماد برعاية اتحاد الجامعات العربية، كما بذلت جهود مشابهة من خلال مؤتمرات عربية لاحقة، مثل المؤتمر العاشر في اليمن الذي انعقد سنة 2005 نتج عنه إنشاء بعض البلدان العربية مجالس وهيئات لضمان الجودة والاعتماد، كما أنشأت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE) سنة 2007 كمنظمة غير حكومية وغير ربحية مستقلة بالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي. فهي بذلك عبارة عن منصة لتبادل المعلومات ونشر المعرفة وتحسين الخبرة المهنية لوكالات ضمان الجودة الوطنية، بهدف تعزيز التعاون ما بين منظمات ضمان الجودة المشابهة في البلدان العربية إضافة إلى تطوير التعاون مع شبكات ضمان الجودة الأخرى في المنطقة وفي العالم. إضافة إلى ذلك

فقد تم تأسيس "الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم" (ARQAANE) في جويلية 2007 ومقرها ببلجيكا، كمنظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي في العالم العربي والتعاون ما بين الهيئات والشبكات العربية لضمان الجودة والاعتماد. بصفة عامة تسعى هذه الشبكات إلى إكمال أطر ضمان الجودة الوطنية للاعتراف بالمؤهلات (وطنيا ودوليا) والمؤسسات والمقررات والمناهج والمساعدة على إنشاء سجلات وطنية للمؤسسات والمقررات ووكالات ضمان الجودة⁽³¹⁾.

بالإضافة إلى مجهودات الجزائر لضمان جودة التعليم العالي على المستوى العربي، كانت لها مبادرات أخرى تجسيدا لسعيها في ترسيخ مفهوم الجودة بمؤسسات التعليم العالي بها، والتي تندرج ضمن مقتضيات اتفاقيات الشراكة التي تربط دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى "مسار بولونيا"، أهمها برنامج "تامبوس" التي شاركت فيه الجزائر منذ 2002، وهو أداة تسمح لجامعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من التعاون البيئي والتعاون مع جامعات مجموعات دول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. بدأ برنامج "تامبوس" سنة 1990 وهو الآن في مرحلته الرابعة Tempus IV التي تغطي الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، ممثلة في مشروع "تامبوس أكي إيماد Tempus aqiumed" والتي تهدف إلى تدعيم التقييم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي بدول المغرب العربي، حيث تم تسجيل مشاركة ثلاثة دول مغربية، هي:

- الجزائر ممثلة في: جامعة منتوري قسنطينة سابقا، جامعة بومرداس، المدرسة الوطنية للعلوم والتقنيات؛

- المغرب ممثلة في: جامعة تيطوان طنجة، جامعة وجدة، جامعة قنيطرة؛

- تونس ممثلة في: جامعة تونس، جامعة سوسة، جامعة قرطاج، جامعة صفاقس.

أما بالنسبة للدول الأوروبية المشاركة في هذا البرنامج هي:

- فرنسا ممثلة في: جامعة باريس 12، Université Paris 12، جامعة كومباني Université Compiègne، وكالة تقويم البحث والتعليم العالي AERES؛

- بلجيكا ممثلة في: جامعة واحدة وهي جامعة الحرة لبروكسل Université Libre de Bruxelles؛

- إسبانيا ممثلة في: جامعة ميغوال هارندز دلتيتشي Université Miguel Hernandez d'Elche، الوكالة الوطنية لتقويم الجودة والاعتماد ANECA.

تتمثل الأهداف العامة للمشروع في المساهمة في تطوير ممارسات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان الشريكة التي تعمل بالدرجة الأولى على التقييم الداخلي لتحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي بها من خلال تعزيز التنسيق مع التطورات الدولية من أنظمة التعليم العالي، خاصة المتواجدة في إطار الفضاء الأوروبي الذي يدعم السياسات الوطنية لتنفيذ نظم ضمان الجودة في التعليم العالي ويعزز التبادلات بين مؤسسات التعليم العالي في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وبين مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والمغرب وتونس. أما الهدف الخاص والأساسي من هذا البرنامج فهو إنشاء نظام للتقييم الداخلي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر والمغرب وتونس أعضاء الائتلاف، يستند على تحليل السياقات والاحتياجات وتحديد نوعية المعايير ومن ثم اختبارها في عملية التقييم الداخلي وكيفية تنفيذها وأخيرا للتحقق من صحة النهج والمراجع مع إجراء التعديلات الضرورية⁽³²⁾.

سارسا: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر في تبينها

لفهوم الجودة:

لدراسة دقيقة لتحديات الجودة في التعليم العالي في الجزائر، لا بد من تحليل المتغيرات البيئية (الداخلية والخارجية) التي تؤثر على جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث سنعمد في الدراسة والتحليل على أسلوب SWOT اختصارا للكلمات: (33)

S- جوانب القوة أو التميز Strengths؛

W- نقاط الضعف أو جوانب القصور Weakness؛

O- الفرص المتاحة التي يمكن استثمارها أو الاستفادة منها Opportunities؛

T- التهديدات أو المعوقات التي تواجهها المؤسسة التعليمية Threats.

نقصد بتحليل البيئة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي مجموعة الظروف والمتغيرات والموارد الموجودة داخلها والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على جودة أدائها ويمكن من خلال القرارات الإدارية تعديلها أو تغييرها أو السيطرة عليها.

بينما يستهدف تحليل البيئة الخارجية التعرف على الفرص المتاحة بها (Opportunities) للعمل على استغلالها أو الاستفادة منها لصالح المؤسسة التعليمية وكذلك توقع التهديدات (Threats) المنتظر مواجهتها نتيجة التغيرات في هذه القوى والاستعداد لمواجهتها أو التصدي لانعكاساتها السلبية على المؤسسة التعليمية. ومن خلال الجدول رقم (01) نحاول تحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العالي في الجزائر.

جدول رقم 01- تحليل البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العالي في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- نظام ل.م.د أي (ليسانس - ماستر- دكتوراه). كهيكلية جديدة قصد الوصول إلى النوعية في التكوين. - العمل على ضمان الجودة من خلال إنشاء هيئات متخصصة في ذلك؛ - إرادة قوية في تطوير البحث العلمي؛ حيث عرف البحث العلمي انتعاشة حقيقية في ظل المخطط الخماسي 2008-2012؛ - الاتجاه نحو إرساء مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي؛ - مجانية التعليم (التمويل الحكومي).	- جودة التعلم تتعارض كلية مع الأعداد الهائلة من الطلبة؛ - عدم إشراك المعنيين مباشرة بالإصلاح (مجالس علمية أساتذة، طلبة)؛ - الاعتماد بشكل تام على التمويل الحكومي؛ - الإجراءات الإدارية المعقدة وعدم الاستقلالية في التسيير؛ - التأخر الكبير المسجل في ضمان الجودة مقارنة بباقي الدول العربية أو الأوروبية؛ والنقص إلى الخبرة في هذا المجال؛ - الوضعية الصعبة لأعضاء هيئة التدريس؛ - غياب المحيط المناسب للبحث العلمي؛ - تغليب البحوث النظرية على البحوث التطبيقية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بوساحة نجاة، "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد الثامن، جوان 2012، ص ص: 201-216.

- سعدان شبايكي، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي ل م د"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المركز الجامعي د. يحيى فارس بالمدينة، العدد الخامس، جويلية 2011، ص ص: 9-17.

Djamel Feroukhi, La problématique de l'adéquation (Formation- Emploi), CREAD, Algérie, 2005, P P :139-174.

Mohamed Ghalamallah, L'université Algérienne et sa Gouvernance, CREAD, Algérie, 2011, P P : 57- 170.

وعلى الرغم من التشخيص الجيد لمواطن الخلل في الجامعة الجزائرية وعلى الرغم من جدية الإصلاحات وحجم الإمكانيات التي وفرتها الدولة لإنجاح العملية الإصلاحية وتحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي بها، إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي يمكن أن استتاجها من الجدول السابق، وهي:

1- الخلفية الفلسفية لنظام "ل.م.د": وهي فلسفة ليبرالية في الدول الغربية، حيث أن الفرد في الدول الغربية هو في الغالب الذي يدفع كل تكاليف دراسته وبالتالي فهو يتحمل المسؤولية كاملة اتجاه مستقبله الدراسي، الأمر الذي يخلق له شيء من الدافعية نحو تكوينه بحكم تحمله نفقاته، على العكس ما هو في الجزائر أين تتحمل الدولة كل نفقات دراسة الطالب، الأمر الذي ينعكس سلبا على جانب تحمل المسؤولية من طرف الطالب وهذا شيء طبيعي. ناهيك عن كون جودة التعليم تتعارض كلية مع الأعداد الهائلة من الطلبة⁽³⁴⁾؛

2- التأخر الكبير في تقريب مؤسسات التعليم العالي مع المحيط الخارجي، بسبب النقص في عدد الاتفاقيات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لإعداد لسانس وماستر مهنيين، فالتكوين الغالب حاليا هو تكوين أكاديمي وليس مهني إلا في حالات قليلة ونادرة، وهذا ما يجعل مؤسسات التعليم العالي بالجزائر تخرج بطالين يرفضهم سوق العمل بناء على عدم مراعاة احتياجاته الحقيقية (كما ونوعا). إن ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعود بالدرجة الأولى إلى تدني مستوى المعارف المحصلة والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية وهي المتطلبات الأساسية التي يفترض أن تتوفر في مخرجات التعليم العالي، لكن ما نلاحظه هو مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى كما أشرنا إليه سابقا⁽³⁵⁾.

3- رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في تطوير البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، إلا أنه توجد عدة معوقات تحد من فاعلية البحوث وتنقص من جودتها ومن أهم هذه المعوقات، ما يلي:

- ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاط التعليم العالي ككل والبحث العلمي خاصة، فالأمر لا يتعلق بسن القوانين والتشريعات، لكن يتعلق بالأساس في متابعة وتقييم هذه المخرجات العلمية بداية من انطلاق مشروع البحث حتى انتهائه، فالملاحظ أن علاوة البحث تصرف لجميع المشاركين فيه سواء توصلوا إلى نتائج أم لا؛

- الإجراءات الإدارية المعقدة والتي هي السمة الغالبة على البحث العلمي في الجزائر، فضلا عن انعدام الاستقلالية في التسيير الذي أثر بشكل سلبي على الإنتاج البحثي داخل المخابر والمراكز البحثية؛

- التوجه للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية الميدانية وهذا نظرا لضعف تمويل هذه البحوث من جهة وعدم وجود تحفيز من قبل المؤسسات الاقتصادية المعنية أصلا بهذه البحوث، زيادة على ذلك المعوقات الإدارية الضخمة التي تواجه الباحث في الميدان والافتقار إلى إحصائيات مضبوطة خصوصا في مجال العلوم الإنسانية، الأمر الذي جعل أغلبية الباحثين يوجهون اهتمامهم للبحوث النظرية والتي غالبا لا تساهم بشكل كبير في عملية التطوير والتنمية الاقتصادية، فهي أساسا قاعدة للبحوث التطبيقية؛

- غياب المحيط المناسب للبحث العلمي، فظروف الأساتذة في التعليم العالي في الجزائر أدنى بكثير مما تنص عليه المعايير العالمية الخاصة بقانون الأستاذ في التعليم العالي المتفق عليها عام 1998 من طرف المؤتمر العام لليونسكو، فكثافة الحجم الساعي المخصص للتدريس مقارنة بالبحث، إضافة إلى حجم الأعباء البيداغوجية التي تقع

على عاتق الأستاذ يعرقل البحث ولا يترك فرصة للباحث من أجل التركيز والإبداع أكثر في الأعمال البحثية، هذا كله كان سببا في جعل الدافع الذي يكاد أن يكون وحيدا للأساتذة للقيام بالبحث العلمي، هو تحصيل الشهادة من أجل الترقية وتحسين الظروف المادية وهذا ما أكدته دراسة عن واقع البحث العلمي في الجزائر أقيمت على عينة من الباحثين في مجال التربية البدنية والرياضية، أن 75 بالمائة منهم هدفهم الوحيد من القيام بالبحوث العلمية هو الترقية⁽³⁶⁾

4- الاتجاه المتنامي لتبني مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي بما فيها جودة التمويل، الذي يمثل مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، فبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته وسهل حلها فلاشك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لحجم التمويل في كل مجال من مجالات النشاط فتدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمر له أثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، وكذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤثر حتما على خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر على جودة التعليم والذي يحتاج غالبا إلى تمويل دائم يضمن استقلاليته في التسيير والإدارة بعيدا عن التمويل الحكومي ومحدوديته، حيث أصبح من اللازم الآن على مؤسسات التعليم العالي البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كإنشاء مراكز بحوث وتقديم استشارات أو عقد دورات للتدريب، إلخ. وهذا في إطار ما يعرف بالجامعة المنتجة والممولة ذاتيا⁽³⁷⁾، والتي ينجم عنها ما يلي:⁽³⁸⁾

- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة

في تطويرها؛

- إجراء البحوث المرتبطة بحقل الأعمال للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي؛
- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر؛
- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل الأعمال والإنتاج؛
- القيام بالبحوث التطبيقية التي يتم إجراؤها في مجالات العمل التطبيقي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والتي تهدف إلى تطوير الأساليب التقنية المختلفة التي تنعكس حتما على تسريع التطوير الاقتصادي والاجتماعي. من خلال هذه البحوث التطبيقية فإن مؤسسة التعليم العالي تزيد من ارتباطها بحركة المجتمع وتعطي الحلول المناسبة للكثير من المشكلات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المختلفة سواء كانت صناعية أم إنتاجية أم خدمية؛
- تقديم البحوث النظرية إذ يمكن من خلال هذه البحوث تطوير المعارف النظرية وتعميق التخصصات العلمية الدقيقة والارتقاء إلى مراتب علمية متقدمة.
- بتسليط الضوء على حالة تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر نجد أنه على الرغم من المبالغ المالية المعتبرة التي تسخرها الدولة في ذلك، إلا أننا نجد بعض المفارقات المهمة والتي يجب التطرق إليها والتي تخص مقارنة الاعتمادات المالية لكل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة المجاهدين ووزارة التعليم العالي خلال ثلاث سنوات فقط. كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم - 02 - مقارنة ما بين الاعتمادات المالية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني ووزارة المجاهدين (2011-2012)

2013		2012		2011		
نسبة الزيادة	الاعتماد المالي السنوي	نسبة الزيادة	الاعتماد المالي السنوي	نسبة الزيادة	الاعتماد المالي السنوي	
+14.20	دج 825860800.000	+14.58	دج 723123173.000	-	دج 631076546.000	والدفاع الوطني
+15.34	دج 221050281.000	+12.98	دج 191635982.000	-	دج 169614694.000	والمجاهدين
-5.00	دج 264582513.000	-4.90	دج 277173918.000	-	دج 291441690.000	والتعليم العالي والبحث العلمي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، 16 صفر عام 1434 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 80، 22 ربيع الأول عام 1433 الموافق 15 فبراير سنة 2012؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، 18 شعبان عام 1432 الموافق 20 يوليو سنة 2011.

من خلال هذا الجدول نجد أن الاعتمادات المالية لكل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة المجاهدين في تزايد خلال سنتين بما نسبته ما بين 12 إلى 15 بالمائة، بينما الاعتماد السنوي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تناقص وصل سنة

2013 إلى خمسة بالمائة، على الرغم من أن عدد الطلبة في تزايد مستمر والذي يتوقع أن يصل سنة 2020 إلى اثنين مليون طالب جامعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاعتماد المالي السنوي لوزارة المجاهدين لسنة 2013 لا يوجد فارق كبير بينه وبين الاعتماد المالي للتعليم العالي لنفس السنة، الشيء الذي يطرح تساؤلات كثيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن أبرز مشاكل تمويل التعليم العالي في الجزائر هو عدم التحكم في التكاليف والمركزية الشديدة والاعتماد على التمويل الحكومي، هذا كله كان له الانعكاس الكبير على عدم نجاعة وفعالية العملية التعليمية ككل، ناهيك عن وجود ضعف في التسيير بسبب: (39)

- المستوى المتدني لتكوين المسيرين؛

- ضعف التحسيس للمسؤولين؛

- نقص التحفيز للاستعمال الرشيد للموارد المتاحة؛

- وثائق الميزانيات التي تبدو غامضة في كثير من الأحيان؛

- المراقبة البعدية التي تنحصر في معرفة المصاريف دون التطرق إلى الفعالية؛

- ضعف في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

5- سعت الجزائر منذ تبنيها لنظام "ل.م.د" إلى ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بها من خلال استحداث خلايا لضمان الجودة في كل جامعة وإنشاء أيضا اللجنة الوطنية لتنفيذ ضمان الجودة في التعليم العالي "CIAQES"، بالإضافة إلى عقد شراكات تعاون مع الدول الغربية خصوصا في ما يخص تطوير وتحسين أنظمة الجودة ومع ذلك فقد واجهت وزارة التعليم العالي صعوبات عدة أهمها الكم الهائل من الطلبة والذي يتعارض مع مفهوم الجودة ناهيك عن ضعف تكوين المسؤولين عن خلايا الجودة باعتبارها تجربة جديدة في الجزائر، كما يلاحظ غياب شبه كلي للشركاء

الاقتصاديين والمعنيين بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فحتى الآن لا توجد مساهمة فعالة من طرف المستفيدين فقد انحصر مفهوم الجودة في إجراءات إدارية تقويمية لا غير.

6- ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع يرجع إلى:

- انخفاض الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والتي من مؤشرات تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية؛

- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، المتمثلة في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى. فقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات وخاصة في ما يتعلق بتحقيق الموازنة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل والمجتمع⁽⁴⁰⁾

7- تحسن تصنيف بعض الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة ما هو إلا انعكاس للمجهودات المبذولة من قبل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في إطار سعيها لترسيخ ثقافة الجودة بها. حيث أن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية حققت الريادة على المستوى المغربي تبعا لتصنيف "Webometrics" لشهر جويلية 2014، فقد احتلت جامعة قسنطينة المرتبة الأولى مغاربيا، كما تتواجد 13 مؤسسة جامعية جزائرية ضمن أحسن 20 مؤسسة تعليم عالي مغاربية. يمكن لهذه النتائج أن تتحسن لو يستثمر المسؤولون الأكاديميون في التكوين الجيد لمسؤولي مواقع الانترنت وتشجيع الإبداعات المؤسسية. ولهذا ينبغي العمل بجدية في المستقبل إذ من بين المؤسسات الجزائرية الـ 82 المحصاة ضمن الـ 22123 جامعة في العالم، يتواجد سبعة جامعات فقط ضمن أحسن 5000 جامعة⁽⁴¹⁾

8- عانت الجزائر من ظاهرة هجرة الأدمغة وهي تعتبر ظاهرة مست العديد من الدول النامية وخصوصا منها الدول العربية، وقد تكبدت الجزائر خسائر ثقيلة من جراء ظاهرة هجرة الكفاءات، حيث قدرت بـ 700 مليار دولار وهي قيمة تكوين طلبة جامعيين وباحثين جزائريين تم إرسالهم إلى الخارج على مدى أربعين سنة الأخيرة من القرن الماضي، فالملتبغ لسياسة وزارة التعليم العالي اتجاه هجرة الكفاءات إلى الخارج يجد أنه عدد المنح المقدمة إلى الخارج ما بين سنة 1970 - 1990، 20 ألف منحة بلغت تكاليفها 420 مليار دولار بعدها تقلصت هذه التكاليف لتصل إلى 36 مليون دولار في الفترة ما بين 1994 و2006 بسبب تراجع عدد المنح المقدمة بعد تسجيل عودة 50 بالمائة من الأدمغة الجزائرية. المتمعن في الأمر يجد أن أسباب الهجرة الأدمغة إلى الخارج تختلف من بلد إلى آخر، فقد كان السبب الأساسي لهجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج هو سبب أمني بالدرجة⁽⁴²⁾.

9- دور هيئة التدريس مهم في تطوير وتحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي ويقصد بهيئات التدريس تبعا لمنظمة اليونسكو جميع الأشخاص المستخدمين في برامج التعليم العالي للقيام بالتدريس أو للاضطلاع بأنشطة التعمق العلمي أو بالبحوث أو لتقديم خدمات تعليمية للطلاب أو المجتمع المحلي بصورة عامة. ففي التوصية التي جاءت بها منظمة اليونسكو سنة 1997 على أن التقدم في ميادين التعليم العالي والتعمق العلمي والبحوث يعتمد بالأساس على البنى الأساسية والتقدم التقني والحرية الأكاديمية وأن يتوفر لأعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي أفضل ظروف عمل تسمح بأدائهم لوظيفتهم على أكمل وجه بما فيها إمكانية الانتفاع بخدمات المكتبات والانتفاع دون رقابة بالشبكات الدولية للحاسوب وبقواعد البيانات الملائمة لنشاطاتهم، وأن تضمن لهم حرية نشر دراساتهم وبحوثهم المعمقة موقعة بأسمائهم في الكتب والمجلات وقواعد البيانات التي يختارونها هم بأنفسهم وتمكينهم من السفر إلى

الخارج دون أي قيود من أجل التبادل العلمي والمشاركة في تحقيق التنمية واعتماد سياسات وممارسات وطنية منصفة وعادلة ومعقولة للاعتراف بالدرجات العلمية ووثائق الاعتماد اللازمة لممارسة مهنة التدريس في التعليم العالي⁽⁴³⁾. وعلى العكس من ذلك نجد الأستاذ والباحث الجامعي في الجزائر لا تنطبق عليه كل المعايير الواجب توفيرها لأعضاء هيئة التدريس تبعا لتوصية التي جاءت بها الأمم المتحدة، فالأستاذ في الجامعة الجزائرية لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة فهو بالأساس موظف تخضع مهمته لإجراءات إدارية غالبا ما تكون معقدة، بالإضافة إلى ضغوط العمل التي يتعرض لها الأستاذ الناتجة أساسا عن الحجم الهائل للطلبة، أما من الناحية المعيشية فغالبية الأساتذة وخصوصا الأساتذة المساعدون يعانون من مشكل السكن وانخفاض الأجور، هذا كله يؤثر بصفة مباشرة على جودة أدائهم وبالتالي على جودة العملية التعليمية ككل.

خاتمة:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير منظومتها التعليمية بما فيها منظومة التعليم العالي التي عرفت عدة إصلاحات أهمها الإصلاح الأخير الذي عرف بنظام "ل.م.د"، والذي يعتبر كمدخل للجودة بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر. وعلى الرغم من أن توجه هذه الأخيرة لترسيخ فلسفة الجودة بها ما زال في خطواته الأولى إلا أنه توجد بوادر ومؤشرات تدعو إلى التفاؤل، حيث سارعت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تزامنا مع تبنيتها لنظام "ل.م.د" إلى إنشاء هيئات تختص بالجودة والتقييم والاعتماد كخطوة أولى نحو التطوير، ورغم كل هذه المؤشرات الإيجابية عن وضعية التعليم العالي في الجزائر إلا أنه لا يزال هناك عقبات تحد من مسيرتها نحو الجودة، ومن هذه العقبات ما يعود إلى البيئة الداخلية ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية لهذه المؤسسات، وكلها تحول دون الوصول إلى الجودة المطلوبة في التعليم

العالي وعليه لا بد من تفعيل دور هيئات الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي من أجل التشخيص الجيد للمشاكل المتعلقة بالجودة وبشكل مستمر في قطاع التعليم العالي في الجزائر كخطوة أولى، ثم وضع البدائل والحلول الممكنة كخطوة ثانية، ثم اختيار الحل الأنسب الذي يراعي خصائص مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ويتلاءم مع البيئة الخارجية، وأخيرا العمل على تنفيذه ضمن إستراتيجية واضحة يشترك فيها الجميع.

المراجع والإحالات:

- 1)- Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la Culture, La Déclaration mondiale sur l'éducation pour tous et le Cadre d'action pour répondre aux besoins éducatifs Fondamentaux, Publié par UNESCO, New York, 1990, P: 9.
- 2)- Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la Culture, "Rapport Final", Forum Mondial sur l'éducation, Dakar, Sénégal du 26-28 avril 2000, Publié par UNESCO, Paris, 2000, P P: 16-21.
- 3)- Kaye Sung Chon, Jay Kandampully, Connie Mok, Beverly Sparks, Service Quality Management in Hospitality, Tourism, and Leisure, the Haworth hospitality press, Binghamton, 2000, P P: 160-161.
- 4)- صالح بو عبد الله، "قياس أبعاد جودة الخدمة دراسة تطبيقية على بريد الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد العاشر، الجزائر، 2010، ص: 92.
- 5)- Joong-won Lee, The Influence of Culture and Dimensions of Service Quality on Positive, UMI microform, United States, 2008, P: 28.
- 6)- Guerin. M.A, Dictionaries Actual de L'éducation, 3^{eme} Edition, Canada, 2005, P: 116.
- 7)- أحمد علي كنعان، "مؤشرات الجودة في التعليم العالي كليات التربية في الجمهورية العربية السورية نموذجاً"، أعمال مؤتمر الجامعات العربية (التحديات والأفاق المستقبلية)، المنعقد في الرباط المملكة المغربية في ديسمبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص: 09.
- 8)- ناجحة محمد طاهر، أميرة هاتف الجناحي، "أثر أبعاد جودة التعليم التقني في تعزيز قيمة الزبون دراسة تطبيقية في المعهد التقني- نجف"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثاني، العدد العاشر، 2008، ص: 165.
- 9)- إيثار عبد الهادي آل فيحان، "تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة - دراسة تحليلية لأراء طلبة مرحلة الدكتوراه في قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد"، مجلة الإدارة والاقتصاد، مصر، العدد 67، 2007، ص: 148.
- 10)- محمد سعيد الطاهر، "الجودة في التعليم العالي رؤية وأبعاد إشارة إلى جامعة النيل"، مؤتمر الجامعات العربية (التحديات والأفاق المستقبلية)، المنعقد في الرباط المملكة المغربية في ديسمبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص: 282.
- 11)- Ministère de l'Enseignement supérieur, de la Recherché, de la Science et de la Technologie, L'enseignement supérieur pour tous, Cahier thématique La qualité de l'enseignement supérieur au Québec, Bibliothèque et Archives Canada, 2012, P: 03.

- (12)- عماد الدين محمد زين محمد سعيد، "تجربة إدارة الجودة والتميز بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (السودان)"، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، المنعقد بجامعة الشارقة بدولة الإمارات (الجودة والتميز في الجامعات العربية) في 23-26 افريل 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص: 189-190.
- (13)- T. SUDHA, "Total quality Management in higher education institutions", International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research, Vol. 2 (6) , 2013, P P: 124-125.
- (14)- عدنان أمين، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الكتاب السنوي الخامس، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، لبنان، بيروت، 2005، ص ص: 9-13.
- (15)- نفس المرجع، ص ص: 13-14.
- (16)- L'Organisation de cooperation et de développement économiques, La recherché et l'innovation dans l'enseignement supérieur à l'horizon 2030: Mondialisation, Volume 2, OCDE, 2011, P: 380.
- (17)- عماد الدين محمد زين محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 193.
- (18)- جعفر عبد الله موسى إدريس، "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة طائف بالخرمة"، مجلة أمارابك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، المجلد الثالث، العدد السابع، 2012، ص: 51.
- (19)- سوسن شاكر الجلبي، "ضمان الجودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية"، مؤتمر رابطة الجامعات اللبنانية بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي: نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان، المنعقد في لبنان يومي 29-30 نيسان 2011، شوهدي في: 28 جانفي 2014، http://www.higher-edu.gov.lb/Workshops/Conf_QA/29_4_2011/Sawsan_Majid.pdf.
- (20)- L'Organisation de cooperation et de développement économiques, Qualité et internationalisation de l'enseignement supérieur, OCDE, 1999, P: 35.
- (21)- Materu Peter , Amelioration de l'Enseignement Supérieur en Afrique Subsaharienne: État de la Question, Défis, Opportunités et Pratiques Positives, World Bank Publications, 2008, P P: 34-35.
- (22)- ناجي رجب سكر، "تقويم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على طريق تحقيق جودتها الشاملة"، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، المنعقد بجامعة الشارقة بدولة الإمارات (الجودة والتميز في الجامعات العربية) في 23-26 افريل 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص: 213.
- (23)- Le réseau d'information sur l'éducation en Europe, L'assurance qualité de la formation des enseignants en Europe, Eurydice Le réseau d'information sur l'éducation en Europe, Bruxelles, Belgique, 2006, P : 7.

- 24)- Huguette Bernard, Comment évaluer, améliorer, valoriser l'enseignement supérieur ? Professeurs, cadres dirigeants, responsables pédagogiques, Renouveau pédagogique, Bruxelles: De Boeck, 2011, P: 4.
- 25)- Bouzid Nabil, Berrouche Zinedine, Module I - Assurance qualité dans l'enseignement supérieur, Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur – CIAQES, Consulter le : 12 mars 2014, [http://www.ensh.dz/files/A_Q/AQ%20dans % 20l'ES.pdf](http://www.ensh.dz/files/A_Q/AQ%20dans%20l'ES.pdf)
- 26)- يزيد قادة، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية — دراسة تطبيقية على متوسطات سعيدة-، رسالة ماجستير تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 53.
- 27)- محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، أحمد نصحي أنيس الشربيني باز، "تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء أسلوب حلقات الجودة"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين، 2012، ص: 884.
- 28)- خالد أحمد الصرايرة، ليلى العساف، "إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد 01، 2008، ص ص: 15-16.
- 29)- UNESCO, Assurance qualité externe option pour les gestionnaires de l'enseignement supérieur: faire des choix fondamentaux pour l'assurance de qualité, Institut international de planification de l'éducation (UNESCO), 2011, P :9.
- 30)- محمد الهادي لطرش، "إجراءات تطبيق الجودة دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة"، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي: تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف، المنعقد بجامعة سكيكدة، 10 و 11 نوفمبر 2012، شوهدي في: 30 مارس 2014، http://www.4shared.com/rar/5mINeEcrce/Colloque_A_Q_Skikda_2012.html
- 31)- رحمة بلهادف، عبد الحكيم فراحي، "التعاون الاورو-عربي في قطاع التعليم العالي وانعكاساته على ضمان الجودة في الجامعات العربية دراسة تقييمية لمشروع "Altair"، ملتقى دولي حول: معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، المنعقد بجامعة مستغانم في 29-30 أكتوبر 2013، شوهدي يوم: 12 مارس 2014، http://www.4shared.com/file/_qr26ZKUba/colloque-mostaganem.html
- 32)- Commission Européen Tempus, Projet Aqiumed: objectifs, mise en œuvre résultats et diffusion, Commission Européen, 2013, P: 04.
- 33)- Pahl Nadine, Richter Anne, Swot Analysis – Idea, Methodology and a Practical Approach, BoD – Books on Demand, 2009, P: 06.

- (34)- كربوش رمضان، "البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د"، المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، المنعقد في 10-12 ماي 2011، الجزء الثاني، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2011، ص: 945.
- (35)- حاجي العلجة، "جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق (دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د)"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 10، جوان 2013، ص: 34-35.
- (36)- عطا الله احمد وآخرون، "واقع البحث العلمي في الجزائر - دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية-"، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد السابع، ص: 37-38.
- (37)- يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 283.
- (38)- أحمد الخطيب، البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة، عمان، 2003، ص: 161.
- (39)- Ghalamalah Mohamed (dir), Sadek Bakouche, Op. Cit, P:140.
- (40)- عاقلتي فضيلة بنت العربي، بايشي أمال، "ضمان جودة التعليم العربي وبعض التجارب العالمية الناجحة (نحو اقتراح نقدي سوسيو-اقتصادي)"، المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي، المنعقد في 10-12 ماي 2011، الجزء الأول، الجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2011، ص: 768.
- (41)- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تصنيف جوبلية 2014: تقدم ملحوظ لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية، شوهديوم: 12 أوت 2014، <http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/392408>
- (42)- فاطمة مانع، خبازي فاطمة الزهراء، "هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، ملتقى دولي رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الخدمة، يومي: 13 و14 ديسمبر 2011، شوهديوم: 11 مارس 2014، <http://www.4shared.com/web/preview/pdf/zTGz6KT-ce>
- (43)- منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، توصية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين الصادرة عام 1966، وتوصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي الصادرة عام 1997، الطبعة الأولى، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2008، ص: 50-53.